الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.4
24 July 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير
الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الثالثة والعشرون
جنيف ١٠-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

# استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

## دراسة حالة في جامايكا

**موجز تنفيذي**

وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في ختام دورته الثانية والعشرين على إجراء مزيد من عمليات الاستعراض لتحديات التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي وسبل مواجهة هذه التحديات. ووافق الفريق أيضاً على إمكانية إجراء عمليات الاستعراض هذه بإعداد دراسات حالة قطرية تستهدف وضع توجيهات بشأن الممارسات الحميدة في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وبناءً على ذلك، أُعدت خمس دراسات حالة قطرية شملت البرازيل وألمانيا وجامايكا وكينيا والهند.

ويعـــرض هذا التقرير نتائج دراسة الحالة التي أجريت في جامايكا. وكانت جامايكا قد اعتمدت في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتعرض دراسة الحالة هذه الهيكل الأساسي للإبلاغ المالي بما في ذلك إطاره التنظيمي وتطبيقه والقضايا المتعلقة ببناء القدرات والدروس المستفادة.

والأهداف الرئيسية لدراسة الحالة هذه هي استخلاص الدروس من خبرة جامايكا في تنفيذ المعايير الدولية للإبـــلاغ المالي ومناقشة النتائج مع الدول الأعضاء بغية تيسير تبادل الخبرات بين الدول التي تنفذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي أو تنوي تنفيذها في السنوات المقبلة.

# المحتويات

**الصفحة**

أولاً - مقدمـــة ..... ٣
ثانياً - الإطار التنظيمي ..... ٤
ثالثاً - بناء القدرات ..... ١٤
رابعاً - الدروس المستفادة ..... ١٩

## أولاً – مقدمة*

١- كانت معايير المحاسبة في جامايكا تتألف لسنوات عديدة من خليط من معايير المحاسبة الدولية. وتشتمل معايير المحاسبة في جامايكا على معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية التي جرى تكيفها لتتلاءم مع الخصائص المحلية والمعايير التي وُضعت محلياً لتلبية احتياجات الشركات الجامايكية. وبسبب النزعة نحو تنسيق عالمي لمعايير المحاسبة، أصدرت لجنة المعايير الدولية للمحاسبة تعليمات جديدة تحظر على بلدان مثل جامايكا الادعاء بأنها تمتثل امتثالاً جوهرياً لمعايير المحاسبة الدولية. وحفز ذلك جامايكا على إعادة النظر في ممارساتها لوضع المعايير.

٢- وفي أعقاب التحسينات الهامة التي أدخلتها لجنة المعايير الدولية للمحاسبة على المعايير الدولية للمحاسبة بغية تعديل عدد منها، وتعزيز عملية وضع المعايير، والحد من المعالجات البديلة والقضاء عليها والوفاء بولاية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، انضمت جامايكا إلى شركائها في منطقة البحر الكاريبي وإلى عدد متزايد من البلدان لاستعراض ممارساتها في وضع المعايير وضمان تنسيق معاييرها مع المعايير الدولية للمحاسبة في جميع جوانبها باستثناء تلك الجوانب التي لا تتوفر بشأنها معايير للمقارنة.

٣- واعتمدت جامايكا معايير دولية للإبلاغ المالي ومعايير دولية بشأن مراجعة الحسابات دخلت حيز النفاذ ابتداءً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وبذلك أصبحت جميع الشركات المسجلة والخاصة ملزمة بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي عند إعداد بياناتها المالية والعمل على أن تجري مراجعة الحسابات المتعلقة بهذه البيانات بموجب المعايير الدولية للمحاسبة. وقبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، كانت معايير المحاسبة الجامايكية ومعايير مراجعة الحسابات المقبولة عموماً، مطبقة.

٤- وأدت هذه التغييرات إلى حدوث تحسين كبير في نوعية الإبلاغ المالي والإطار التنظيمي في جامايكا. وتزايد تعقيد عملية البيانات المالية إلى حد كبير، ولكن موقف الغالبية القوي هو أن التقارير المالية للشركات الجامايكية أصبحت أكثر تشابهاً بأفضل الممارسات وأكثر اتساقاً معها.

٥- وأدى معهد المحاسبين القانونيين في جامايكا دوراً رائداً في تعزيز الفعالية التنظيمية والامتثال للقوانين واللوائح. وقدم المعهد مدخلات وتوجيهات هامة في إعداد قانون الشركات (٢٠٠٤).

٦- وقد سعى المعهد إلى الحصول على دعم من المنظمين ومجتمع الأعمال التجارية والحكومة في جهوده لرفع مستوى المحاسبة ونوعية المعلومات المالية وشفافية الشركات وحصل عليه بالفعل. وأصبحت التقارير المالية اليوم تواكب المستويات الدولية وغدت البيئة الاقتصادية أكثر ملاءمة للمستثمر. وتقع على المعهد مسؤولية وضع المعايير ورصد الامتثال لها.

---

* أعدت أمانة الأونكتاد وحررت هذه الوثيقة بالاستعانة بمدخلات هامة قدمها دنيس براون، من معهد المحاسبين القانونيين في جامايكا.

**الأساس المنطقي وراء عمليات اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي**

٧- إن اعتماد جامايكا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي يعني اندماج جامايكا في التيار الرئيسي لممارسات المحاسبة يهدف إلى ضمان تماشي عملية الإبلاغ في هذا البلد مع المعايير العالمية. وكما لاحظ دالي[(١)] فإن السعي إلى التغيير التنظيمي بشكل يقوم على تحسين الأداء التشغيلي، هو، على الأرجح، مسألة هامة في الأسواق المالية بعد فترات الضيق والأزمات. وينبغي أن تكون المعايير ذات صلة بالبيئة في جميع الأوقات. وحيث توجد ثغرات، لا يُستفاد من قيمة المعايير وأثرها إلى أقصى درجة[(٢)].

## ثانياً - الإطار التنظيمي

٨- شهد الإشراف التنظيمي في جامايكا تغييرات هامة ولا سيما فيما يتعلق بالقطاع المالي. وقد تم إصلاح النظام منذ الأزمة المالية التي حدثت في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وتنظمه الآن مبادئ ومبادئ توجيهية. ويُعزى ذلك إلى تعزيز الإطار المؤسسي. والإطار التنظيمي يتطابق أيضاً، بوجه عام، مع أفضل الممارسات الدولية كما أن الإشراف يُدار بفعالية. وتقوم السلطات التنظيمية بنشاط برصد هذا النظام وبإجراء إصلاحات أخرى عند الضرورة. وقد وُضعت حدود تنظيمية للرسملة بالنسبة لمعظم المؤسسات المالية لتزويدها بضمانات معقولة ضد التقلبات.

٩- ومع ذلك، فإن النظام المالي مترابط مع ما يوصف بهياكل متكتلة يترتب عليها تعميق شروط الإشراف التي يضعها المنظمون. وهذه العلاقة تطرح مخاطر تنظيمية بالنظر إلى احتمال الاقتراض المتصل بها، وتضارب المصالح والتوجيه المتعدد والانتقال السريع لهذه الآثار في حال فشل كيان ما. وقد ظهر بسرعة في السنوات الأخيرة سماسرة أوراق مالية استجابة للتحسينات التنظيمية وللتطورات الأخرى التي حدثت في السوق. ومع ذلك كانت سرعة تأثر السماسرة بصدمات أسعار الفائدة، واضحة للغاية في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ عندما رفع مصرف جامايكا بصورة كبيرة أسعار الفائدة الاسمية - وهي خطوة أدت إلى تعرض هذه المؤسسات بوضوح إلى ما يقترب من حالة الإفلاس. ورد المنظمون باتخاذ إجراءات حاسمة للمطالبة بزيادة رؤوس الأموال، والمساءلة التشغيلية ورصد هذه الكيانات القطاعية.

١٠- ولكي يحتفظ المنظمون بمكانتهم الهامة وفعاليتهم، شرعوا في برنامج لتعزيز قدرتهم من خلال التركيز على مواطن الضعف، واعتماد أفضل الممارسات وتعزيز الموارد من الموظفين. ويعد أيضاً تعزيز التعاون فيما بين الوكالات تحسيناً في الإطار التنظيمي على الرغم من أن الأمر يتطلب القيام بالمزيد في هذا المجال. والمجال الآخر الذي ركزت عليه الوكالات المسؤولة عن الإشراف هو أوجه الالتقاء في اللوائح التنظيمية وذلك للحد من عدم المساواة وتقليص الفرص إلى الحد الأدنى أمام التحكيم التنظيمي. ويتمثل الغرض من ذلك في ضمان إطار تنظيمي يتطابق مع المعايير العالمية ويكون قادراً على تعزيز واستدامة بيئة اقتصادية تنافسية.

---

(١) جينيفر أ. دالي (٢٠٠٣). *اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة في جامايكا: الآثار المترتبة في الاستقرار المالي.*

(٢) يضع مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ويُشار إلى المعايير التي تضعها لجنة المعايير الدولية للمحاسبة باسم المعايير الدولية للمحاسبة. ويُشار بوجه عام إلى المجموعة الكاملة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية للمحاسبة، بما في ذلك التفسيرات المتعلقة بها على أنها المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

١١- وينبغي أن يكون الانتقال إلى نظام إبلاغ مالي ذي نوعية رفيعة مقروناً بدعم فعالية اللوائح التنظيمية والإشراف وبتعزيز القدرة المؤسسية لسلطات الإشراف.

١٢- ويتألف الإطار التنظيمي في جامايكا من عدد كبير من الهيئات ذات صلاحيات ومهام تنظيمية مختلفة. ومن هذه الهيئات ما يلي:

(أ) مصرف جامايكا؛

(ب) لجنة الخدمات المالية؛

(ج) شركة التأمين على الودائع في جامايكا؛

(د) المجلس التنظيمي المالي؛

(هـ) المجلس العام للمحاسبة؛

(و) معهد المحاسبين القانونيين في جامايكا؛

(ز) مكتب شركات جامايكا (مسجل الشركات سابقاً)؛

(ح) لجنة التجارة العادلة؛

(ط) مكتب تنظيم المنافع العامة؛

(ي) مكتب المعايير في جامايكا؛

(ك) السلطة الوطنية لحماية البيئة؛

(ل) السلطة الجامايكية للملكية الفكرية؛

(م) بورصة جامايكا.

١٣- وفي مصرف جامايكا، ولجنة الخدمات المالية، وشركة التأمين على الودائع الجامايكية، والمجلس التنظيمي المالي وبورصة جامايكا تجتمع المهام التنظيمية للخدمات المالية في جامايكا. ويضطلع كل من المجلس العام للمحاسبة الذي تشرف عليه وزارة المالية ومعهد المحاسبين القانونيين في جامايكا بمسؤوليات مهنة المحاسبة. وتتضمن هذه المسؤوليات الدخول، والتدريب، والتعليم، ورصد المعايير المهنية والامتثال لها والمسائل المتعلقة بتقديم الشكاوى والانضباط.

**قانون الشركات (٢٠٠٤)**

١٤- يتعين على جميع دوائر الأعمال التجارية والتجار العاملين في جامايكا، المحليين والأجانب، الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية. وقانون الشركات (٢٠٠٤) هو المصدر الرئيسي للمتطلبات القانونية المتعلقة بعمل

الشركات، بما في ذلك كشف البيانات المالية للشركات. قانون الشركات (٢٠٠٤) قانون أصدره البرلمان ودخل حيز النفاذ في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وهو قانون خلف سلفه المسمى قانون الشركات (١٩٦٥) الذي كان يستند بدرجة كبيرة إلى قانون الشركات البريطانية لعام ١٩٤٨. وينص القانون المذكور على تأسيس وتنظيم وتصفية الشركات وغيرها من الرابطات المسجلة وفقاً لذلك القانون وينص على أحكام تتعلق بمسائل أخرى ذات صلة. وهناك قرابة ٤٠ ٠٠٠ شركة عاملة مسجلة وفقاً لقانون الشركات. و٤٢ من هذه الشركات مسجلة علناً في بورصة جامايكا.

١٥- وينص قانون الشركات على شروط كثيرة تتعلق بالكشف والامتثال كما أنه ينص على مزيد من الغرامات في حال عدم الامتثال. ويتناول القانون شرط الكشف عن المعلومات وغيره من شروط التنظيم فيما يتعلق بما يلي:

- التأسيس والتسجيل؛
- والكشف عن البيانات في نشرة مطبوعة؛
- وأدنى حدود الرسملة؛
- والتدبير والإدارة؛
- وواجبات ومسؤوليات المدراء وغيرهم من الموظفين؛
- والأمور المتعلقة بالتصفية؛
- والتسجيل وعمليات التفتيش؛
- والحسابات ومراجعة الحسابات؛
- والتقارير السنوية؛
- والاجتماعات والسجلات الرسمية.

١٦- ويشترط قانون الشركات تحديداً على جميع الشركات المسجلة تقديم بيانات مالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً التي يصدرها معهد المحاسبين القانونيين في جامايكا. ويصدر المعهد، منذ عام ٢٠٠٢، معايير دولية للإبلاغ المالي كمعايير وطنية للمحاسبة. ويحدد القانون مضمون وشكل البيانات المالية ويقتضي من الشركات الاحتفاظ بسجلات ووثائق محاسبة صحيحة تعطي رأياً حقيقياً وعادلاً عن الأمور المتعلقة بالشركة وأن تفسر صفقاتها. وينص القانون فيما يتعلق بشركات مجموعة ما على تقديم بيانات مالية موحدة باستثناء الحالة التي تكون فيها الشركة شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة أخرى مسجلة في جامايكا. وتتضمن مجموعة البيانات المالية على النحو المعرف أعلاه ما يلي:

(أ) بيان الميزانية؛

(ب) بيان بالتغييرات الطارئة على رأس المال؛

(ج) حساب الأرباح والخسائر؛

(د) بيان بالتغييرات في الوضع المالي؛

(هـ) ملاحظات على البيانات المالية.

١٧- ييسر الشرط القانوني الذي يقتضي من الشركات إعداد بيانات مالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي من تطبيق نظام فعال للإبلاغ المالي، إذ إن جميع الشركات مطالبة بالامتثال. وللمعهد ولاية تنظيمية تتمثل في وضع معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات. غير أنه لا يملك أي ولاية قضائية لضمان امتثال الأطراف غير الأعضاء. والهيئات التالية هي فاعلات رئيسيات في دعم الإطار التنظيمي، ومن ثم، فإن الكيانات التي تنظمها هذه الهيئات مطالبة بالامتثال لهذا الإطار التنظيمي.

**مصرف جامايكا**

١٨- وأنشئ مصرف جامايكا بموجب قانون مصرف جامايكا (١٩٦٠) وبدأ عمله في عام ١٩٦١ بصياغة وتنفيذ سياسات نقدية وتنظيمية لضمان قيمة العملة المحلية وضمان سلامة النظام المالي. وبموجب قانون مصرف جامايكا، يمارس مصرف جامايكا بشكل قانوني سلطة إشرافية على المؤسسات الواردة أدناه التي تنظمها القوانين التشريعية التالية:

(و) المصارف التجارية التي ينظمها قانون المصارف؛

(ز) الجهات الوسيطة الشبيهة بمصرف للإيداع، مثل المصارف التجارية، وشركات الائتمان ودور المال المرخصة بموجب قانون المؤسسات المالية؛

(ح) جمعيات البناء والمؤسسات العاملة بموجب قانون المؤسسات الصناعية ومؤسسات الادخار التي تقوم بإيداع أموال و/أو الإقراض.

١٩- وتندرج الأحكام التنظيمية الرئيسية في قانون المصارف، وقانون المؤسسات المالية، وقانون جمعيات البناء ولوائح مصرف جامايكا لعام ١٩٩٥ (جمعيات البناء) التي تنظِّم عملية إصدار التراخيص وإجراء تقديرات "لما هو مناسب وصحيح" فيما يتعلق بأصحاب المصالح والمدراء والإدارة.

وتتضمن الأحكام التنظيمية ما يلي:

- اللوائح التنظيمية لملكية الأسهم في إطار التراخيص؛

- متطلبات الحد الأدنى لرأس المال؛
- الإنشاء الإلزامي للاحتياطات والأرباح؛
- كفاية رأس المال؛
- حدود المخاطرة الائتمانية؛
- حدود الاستثمار والأصول الثابتة؛
- الاحتياطي النقدي والأصول السائلة؛
- تصنيف القروض والمبادئ التوجيهية المتعلقة برصد المخصصات الاحتياطية؛
- العوائد التحوطية ونشر الحسابات؛
- تعيين مراجعي الحسابات؛
- الفحص والعقوبات.

**لجنة الخدمات المالية**

٢٠- تستمد لجنة الخدمات المالية ولايتها القانونية من قانون الأوراق المالية الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٣ والذي ينص على أحكام تتعلق بصناعة الأوراق المالية. وقد أنشئت لجنة الخدمات المالية هذه في عام ٢٠٠١ وأُسندت إليها ولاية للتنظيم والأشراف على جميع الخدمات المالية التي لا تتعلق بتلقي الودائع وفقاً لقانون الأوراق المالية لعام ٢٠٠١، الذي أنشأ لجنة الخدمات المالية. وهذه الهيئة التنظيمية مفوضة بحماية مستخدمي الخدمات المالية في مجالات التأمين والأوراق المالية والمعاشات التقاعدية من خلال تعزيز سلامة القطاع المالي واستقراره وصحته.

٢١- وتقوم لجنة الخدمات المالية بإدارة عمليات وأنشطة سماسرة الأوراق المالية، ومستشاري الاستثمار، وصناديق الاستثمار المشترك، وصناديق استثمار برأس مال مفتوح، وشركات التأمين وسماسرة ووكالات التأمين. وتتضمن ولايتها مراقبة وتسجيل ملاءة وعمل قرابة ١٨٠ شركة و٤٠٠ ١ فرد. وبذلك فهي:

- تكفل الامتثال لأحكام قانون الأوراق المالية داخل صناعة الأوراق المالية؛
- تصدر أو ترفض التراخيص أو شهادات التسجيل عند طلبها وتُوقف العمل بهذه التراخيص أو الشهادات وتلغيها في حال منحها؛
- تكفل الامتثال لقانون التأمين، وقانون الخدمات المالية وقانون الأوراق المالية وتُنظم الأشخاص الطبيعيين؛

- هـــناك لوائـــح خاصة تنظّم معايير إصدار تراخيص وشهادات تسجيل سماسرة الأوراق المالية، ومستشـــاري الاستثمار وممثليهم. ولا يجيز القانون في جامايكا الاضطلاع بأنشطة تجارية دون الحصول على ترخيص بموجب القانون.

٢٢- وتضـــطلع لجـــنة الخدمات المالية بأنشطتها من خلال تطبيق عدد من القوانين بما في ذلك قانون ولوائح الـــتأمين، وقانون الخدمات المالية، وقانون المعاشات التقاعدية، وقانون الأوراق المالية، وقانون شركات التوظيف برأس مال متغير. ويعالج ذلك معايير الملاءة والمبادئ التوجيهية الاكتوارية والاكتواري الذي يتم تعيينه، والأسواق، ومعايير السلوك، واللياقة والخاصية، وإدارة الشركات، والعقوبات والغرامات لعدم الامتثال.

*قـــانون ولوائح الأوراق المالية* - تغطي لجنة الخدمات المالية، بموجب هذا القانون، مجالات تتعلق بإدارة الشـــركات، والموظفـــين المسؤولين، واللياقة والخاصية، وصناديق الاستثمار المشترك،، وتسجيل المصدِّر ومتطلبات رأس المال.

*قانون شركات التوظيف برأس مال متغير* - يمكن الاستعاضة عن هذا القانون بقانون صناديق الاستثمار المشترك المزمع إصداره في المستقبل القريب. وينص على شروط اللياقة والخاصية وإدارة الشركات.

٢٣- ومـــن المتوقع كجزء من تعزيز الهياكل الأساسية التنظيمية أن يكون هناك تمييز واضح بين تنظيم الجهات الـــتي تتلقى الودائع والإشراف عليها، وتنظيم الخدمات المالية الأخرى والإشراف عليها. وهذا الشرط ضروري للحد من مجالات اللامساواة التنظيمية التي تقدِّم في الوقت الراهن فرصة للموازنة التنظيمية.

**المجلس التنظيمي المالي**

٢٤- أنشئ المجلس التنظيمي المالي وبدأ اجتماعاته في عام ٢٠٠٠. وهو هيئة لوضع السياسات أنشئت لتيسير الـــتقارب بين المنظمين لمعالجة أوجه عدم المساواة الواضحة في مجال الإشراف وخاصة بين المصارف وغيرها من الجهات المشرِفة. وهدفه هو ضمان تحقيق المزيد من التجانس والفعالية للنظام المالي، وكذلك القضاء على الفجوات التنظيمـــية وفـــرص الموازنة التي يمكن أن تقوِّض الاستقرار المالي. ويترأس المجلس التنظيمي المالي حاكم مصرف جامايكا. والأعضاء الآخرون هم رؤساء شركة تأمين الودائع الجامايكية والأمين المالي لوزارة المالية.

٢٥- ويمارس المجلس التنظيمي المالي نفوذه التنظيمي من خلال تقاسم المعلومات لا سيما بشأن الكيانات والمجموعات التي يتم الإشراف عليها بصورة ثنائية، بما في ذلك الكتل المختلطة، والتحديد الدقيق للفجوات في عملية الإشراف وتنسيق الاســـتجابات لمشـــاكل يتم الكشف عنها في النظام المالي. وهو مكلف أيضاً بولاية تعزيز تنسيق المعايير التحوطية والمبدأ الذي يقوم عليه الأمن والسلامة بغض النظر عن درجة تعقيد المجموعات والمنتجات المالية ونطاقها وتنوعها.

**الشركة الجامايكية لتأمين الودائع**

٢٦- تســـتمد الشركة الجامايكية لتأمين الودائع سلطتها من قانون تأمين الودائع لعام ١٩٩٨. وتتمثل ولايتها القانونـــية في توفير الحماية لصغار المدخرين وتمارس دوراً تشاركياً في صون النظام المالي في البلد. وتتمثل مهامها

الأساسية في إنشاء وإدارة نظام تأمين على الودائع من الخسائر. وينص قانون التأمين على الودائع على حد لتغطية تأمينية لكل وديع وعلى إنشاء صندوق للتأمين على الودائع يُدفع منه مبلغ للمودعين في حال تخلف مؤسسة مالية عن القيام بذلك بسبب تدخل تنظيمي من جانب مصرف جامايكا أو وزير المالية.

٢٧- ولا تملك الشركة الجامايكية للتأمين على الودائع سلطة تنظيمية أو إشرافية. ولذلك يتعين عليها أن تعمل بصورة وثيقة مع مصرف جامايكا للاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية. ويحق للشركة الجامايكية للتأمين على الودائع أن تطلب وتتلقى من مصرف جامايكا تقارير موقعية وغيرها من المعلومات ذات الصلة. ويحدد قانون التأمين على الودائع الترتيبات المتعلقة بتقاسم المعلومات بين مصرف جامايكا والشركة الجامايكية للتأمين، على الرغم من عدم وجود مثل تلك الترتيبات بين الشركة الجامايكية لتأمين الودائع والوكالات الدولية. وتتمثل سياسة الشركة في التشاور مع المؤسسات المالية المؤمَّنة قبل استحداث ولايات ذات طبيعة تقنية جوهرية. ويكون مجلس الإدارة وموظفو هذه المؤسسة ملزمين بأحكام قانون إدارة الهيئات العامة والمحاسبة.

٢٨- وقد صدر قانون إدارة الهيئات العامة والمحاسبة في عام ٢٠٠١، وتم تعديله في عام ٢٠٠٣ بحيث أصبح يتناول عمليات شركات وهيئات تنظيمية تملكها الحكومة. ويسعى القانون إلى زيادة مساءلة جميع الجهات العامة وينص على *أمور منها*:

(أ) إدخال تحسينات على إدارة الشركات والمساءلة في الإبلاغ؛

(ب) وضع تدابير تتعلق بالدقة والشفافية والسلوك العام للمدير وغيره؛

(ج) فرض جزاءات في حال عدم الامتثال للأحكام المتعلقة بإدارة الشركات والمساءلة؛

(د) تقديم تفاصيل عن شكل ومضمون التقارير التي ينبغي أن تصدرها الهيئات العامة.

٢٩- وأدرجت وزارة المالية في عام ٢٠٠٥ في برنامجها الاستراتيجي هدف يتمثل في التنظيم الفعال للمؤسسة المالية. ولاحظت أن استمرار الاستقرار في القطاع المالي هو أمر غاية في الأهمية لتوقعات النمو في البلد، وأعادت في هذا الصدد، التأكيد على نيتها مواصلة استخدام استراتيجيات للمحافظة على هذا الاستقرار، من خلال مصرف جامايكا ولجنة النظام المالي والشركة الجامايكية للتأمين. وسيكون التركيز بصفة خاصة على ما يلي:

(أ) التعجيل بوضع إطار تنظيمي مناسب للنظم الخاصة للتعاقد؛

(ب) الحد من أنشطة غسل الأموال من خلال تحسين التشريعات وإقامة شراكات وثيقة مع الهيئات الدولية؛

(ج) تعزيز دور الوكالات التنظيمية في القطاع المالي؛

(د) مواصلة التعزيز المؤسسي للهيئات التنظيمية.

كما تعترف بالحاجة إلى تعزيز عملية الإدارة المالية للكيانات العامة عن طريق ضمان تقديم التقارير المالية في حينه، وتعمل من أجل تحقيق ذلك.

**مجلس المحاسبة العامة**

٣٠- وضع قانون المحاسبة العامة لعام ١٩٦٨ إطاراً تنظيمياً لمهنة المحاسبة. وقد أنشأ هذا القانون مجلس المحاسبة العامة، وهو هيئة تنظيمية مسؤولة عن إصدار التراخيص للمحاسبين العامين المسجلين والترويج لقبول معايير السلوك المهني من قبل المحاسبين العامين المسجلين. وتخضع القرارات التي تصدرها هذه الهيئة التنظيمية لموافقة وزير المالية الذي لديه سلطة إصدار لوائح تتعلق بالمهنة. وتتضمن صلاحيات الوزير تقديم شكاوى ضد المحاسبين العامين المسجلين واللوائح التي تنظم عمليات التحقيق التأديبية التي يقوم بها المجلس والإجراءات المتعلقة بالموافقة على طلبات التسجيل بوصفه محاسباً عاماً مسجلاً.

٣١- ويضطلع مجلس المحاسبة العامة بولايته من خلال ممارسة السلطة القانونية المتمثلة في إصدار تراخيص للمحاسبين العموميين المسجلين الذين ينبغي لهم أيضاً أن يكونوا حاصلين على شهادة الممارسة من مجلس المحاسبة العامة. ولا يحق إلا للمحاسبين العموميين المسجلين ممارسة السلطة القانونية بالتوقيع على تقارير عن مراجعة الحسابات المالية. ويجوز إصدار شهادات الممارسة للأشخاص التاليين:

(أ) أعضاء معهد المحاسبين القانونيين في جامايكا الحاصلين على شهادات ممارسة من المعهد؛

(ب) والمواطنين الجامايكيين الذين يحق لهم ممارسة المهنة في بلد آخر لما لهم من مؤهلات مهنية أخرى تعترف بها وزارة المالية؛

(ج) وبضعة أشخاص مؤهلين بسبب الخبرة كانوا قد مارسوا مهنة المحاسبة العامة قبل عام ١٩٦٨.

**معهد المحاسبين القانونيين في جامايكا (المعهد)**

٣٢- أنشئ المعهد في عام ١٩٦٥ لتنظيم عمل المحاسبين القانونيين في جامايكا. والمعهد مسؤول عن وضع معايير للمحاسبة ومراجعة الحسابات. وتتضمن بعض الأهداف العامة للمعهد ما يلي:

(أ) تعزيز وزيادة المعارف المهنية من خلال التدريب؛

(ب) تنظيم ضوابط وسلوك مهنة المحاسبة في جامايكا؛

(ج) إعداد ووضع معايير لضمان نزاهة وسلامة مهنة المحاسبة.

٣٣- ويتألف المعهد من قرابة ٨٠٠ عضو منهم ٢٠٠ عضو ممارس يأذن لهم المعهد بمراجعة الحسابات. ويحق للأعضاء الذين يأذن لهم المعهد بالممارسة، الحصول على شهادات الممارسة من مجلس المحاسبة العامة. ولا يشترط أن يصبح جميع المحاسبين العموميين المسجلين أو المحاسبين عموماً أعضاءً في المعهد. وشركات الخدمات المهنية الدولية الرئيسية الأربع ممثلة في جامايكا. وثلاث من هذه الشركات الأربع تقوم بمراجعة حسابات جميع الشركات المدرجة في البورصة تقريباً العاملة في البلد.

٣٤- وقع مجلس المحاسبة العامة والمعهد على اتفاق لتقاسم المسؤوليات لتأمين معايير موحدة لمراقبة ورصد وانضباط جميع المحاسبين العموميين المسجلين في جامايكا وتحسين فعالية مجلس المحاسبة العامة بوصفه السلطة القانونية المسؤولة عن مراقبة المحاسبين المسجلين الممارسين في جامايكا. ويعتمد منظمو الخدمات المالية إلى درجة كبيرة على مراجعي الحسابات الخارجيين من الهيئات التنظيمية لضمان الامتثال لشروط المحاسبة والإبلاغ المالي والإبلاغ عن حالات عدم الامتثال. وهذه الشركات هي المصدر الرئيسي للمعارف المتعلقة بقضايا المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وتقاسم هذه المعارف بصورة روتينية مع المنظمين. ويعزى ذلك إلى أن أولئك المنظمين لا يزالون بصدد تعزيز المعايير والإجراءات وبناء القدرات لرصد وإعمال الامتثال.

٣٥- ويجري حالياً رصد الامتثال للإبلاغ المالي من خلال مراجعة البيانات المالية الصادرة بشأن جميع الشركات المسجلة علناً والكيانات المنظمة. والمعهد بصدد وضع برنامج للرصد والامتثال أكثر شمولاً بدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وبموجب اتفاق تعاون معه. وسيتضمن هذا البرنامج استعراضات الأقران تقوم بها شركات مراجعة الحسابات، ومراجعات لممارسة الإدارة وتحديد الفجوات بين الموارد.

٣٦- كما يتعاون المعهد مع معهد المحاسبين القانونيين في منطقة الكاريبي لإنشاء وحدة إقليمية للرصد مسؤولة عن تقييم وتقدير جودة مراجعة الحسابات وغيرها من أعمال القطاع العام في البلدان الأعضاء. وستكفل أنشطة هذه الوحدة شفافية نوعية مراجعة الحسابات وغيرها من أعمال القطاع العام. ويستهدف التدبير المبرم مع معهد المحاسبين القانونيين لمنطقة الكاريبي تيسير الاستقلالية في عملية ممارسة الرصد.

٣٧- والمعهد عضو في الاتحاد الدولي للمحاسبين ويشترط أن يمتثل أعضاؤه للمعايير الأخلاقية والمهنية والتعليمية للاتحاد. وتتضمن المعايير الصادرة عن المعهد المعايير الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين بالإضافة إلى تلك التي يصدرها المعهد. وتتمشى متطلبات التعليم المهني للقبول في عضوية المعهد مع المعايير الدولية ويتعين على العضو أن يفي بشروط التطور المهني المستمر الذي يشتمل على تعليم مهني لمدة لا تقل عن ٣٥ ساعة، خلال ثلاث سنوات. وللوفاء بهذا الشرط، يستضيف المعهد عدداً من برامج التدريب التعليمي التي يجري تشجيع المجتمع الأوسع على المشاركة فيها.

**مكتب جامايكا للشركات (سابقاً، مكتب تسجيل الشركات)**

٣٨- يخضع مكتب جامايكا للشركات لوزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا وهو مسؤول عن الإدارة اليومية للشركات والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية والشركات الصناعية وشركات الادخار، والأسماء التجارية، وتسجيل البراءات.

٣٩- ويسجل المكتب الشركات المحلية والأجنبية، والشركات الصناعية وشركات الادخار والأفراد الذين يقومون بأعمال تجارية في جامايكا. وتتمثل ولايته في ضمان الامتثال لقانون الشركات، وقانون تسجيل الأسماء التجارية وقانون الشركات الصناعية وشركات الادخار. كما يحتفظ بسجلات محدثَة بجميع الشركات والأعمال التجارية المسجلة.

٤٠- ويتعين على جميع الشركات المسجلة بموجب قانون الشركات أن تقدم إلى مكتب جامايكا للشركات البيانات المقررة بما فيها البيانات السنوية. وهذا المكتب مخول باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الكيانات الخارجة عن القانون لجعلها تمتثل للقانون المذكور.

**بورصة جامايكا**

٤١- أنشئت بورصة جامايكا كشركة خاصة محدودة المسؤولية، في آب/أغسطس ١٩٦٨ وبدأت عملها في شباط/فبراير ١٩٦٩. وأهم أهدافها ما يلي:

- تعزيز نمو البورصة في جامايكا؛
- وضمان عمل البورصة والمشاركين فيها على أعلى المستويات؛
- ووضع وإنفاذ قواعد مصممة لتأمين ثقة الجمهور في السوق؛
- وتوفير مرافق للاتجار بالأسهم والسندات؛
- وإجراء بحوث وتقديم معلومات إلى السوق وعنه.

٤٢- وللبورصة مجلس إدارة مؤلف من ١٨ عضواً وهي تيسر التجارة في الأوراق المالية والأسهم والسندات العادية والتفضيلية وسندات الشركات. ولا تطرح السندات الحكومية في بورصة جامايكا وإنما يقوم مصرف جامايكا بطرحها في سوق للتعامل خارج البورصة. ومع ذلك فإن إدراج الأوراق المالية في بورصة جامايكا يتم وفقاً للسلطة التقديرية المطلقة لمجلس البورصة. وفيما يلي الشروط الدنيا التي ينبغي توفرها لإدراج الأوراق المالية لشركة ما في البورصة:

- أن يصل مجموع الأسهم الصادرة وقروض رأس المال إلى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أو أكثر؛
- ألا يقل عدد أصحاب الأسهم في الشركات التي لها أسهم عادية عن ١٠٠ مساهم.

٤٣- ويجوز إدراج الشركات المسجلة في جامايكا من خلال إصدار مطبوعات تتعلق بالشركة، وتقديم عروض للبيع، وعروض بموجب عطاءات، واستصدار أسهم لتحويل الشركات الخاصة إلى شركات عامة والقيام بعرضها في سوق البورصة بصورة تدريجية. وقد أنشأت البورصة في عام ٢٠٠٠ هيئة مركزية لإيداع الأوراق المالية في جامايكا. وأدى هذا التطور إلى زوال شهادات الأسهم. وتزايد الانجذاب العالمي للبورصة من خلال اعتماد معايير دولية مقبولة عموماً.

**الإبلاغ المالي والكشف عن البيانات**

٤٤- لدى جامايكا نظاماً تفضيلياً للكشف لأغراض الإبلاغ المالي. ويمكن تصنيف أنواع الشركات على النحو التالي:

(أ) الشركات المسجلة والمنظمة بموجب القانون؛

(ب) الشركات الخاصة؛

(ج) الشركات الصغيرة.

٤٥- ويتعين على جميع الشركات إعداد بيانات مالية سنوية. وينبغي مراجعة حسابات هذه البيانات وتوزيعها على الأعضاء باستثناء الشركات الصغيرة التي قد تطلب إعفاءها من ذلك بموجب قانون الشركات. كما يتعين على الشركات أن تقدم إلى مكتب جامايكا للشركات نسخة فعلية للميزانية وحساب الأرباح والخسائر إلى جانب نسخة عن تقرير لمراجعي الحسابات.

٤٦- وإلى جانب الوفاء بمتطلبات الكشف، ينبغي للشركات المدرجة علناً أن تقدم إلى بورصة جامايكا بيانات مالية فصلية موجزة ونشرها بواسطة وسائط الإعلام. وينبغي أن تكون مقرونة بتقرير المدراء وأن يوقع عليها مديران على الأقل.

٤٧- وتقدم الشركات بياناتها المالية السنوية خلال تسعين يوماً من نهاية سنتها المالية وتقدم البيانات المالية الفصلية خلال ٤٥ يوماً من نهاية ربع السنة. وقد تلتمس الشركات الصغيرة المؤهلة بموجب قانون الشركات إعفاءها من مراجعة حساباتها المالية وإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٤٨- هناك ثلاثة مجالات هامة لإطار الإبلاغ المالي في جامايكا، ينبغي أن تراعي ما يلي:

(أ) ينبغي أن تستخدم جميع الكيانات المعايير الدولية للإبلاغ المالي عند إعدادها البيانات المالية. والشركات الصغيرة المؤهلة التي تختار إعفاءها من إعداد هذه البيانات المالية وبناء على ذلك قد تقصِّر في القيام بذلك، ويتعين عليها أن تطبِّق المعايير الصادرة عن معهد المحاسبين القانونيين في جامايكا المطبقة على طبيعة هذه الشركات ودرجة تعقيدها، لبيان نظرة عادلة لأوضاعها التجارية ونتائج عملياتها؛

(ب) يجب استخدام المعايير الدولية لمراجعة الحسابات لأغراض مراجعة البيانات المالية؛

(ج) رصد النظام لضمان الامتثال لقانون الشركات والمعايير الدولية للإبلاغ المالي عند إعداد ومراجعة البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

## ثالثاً - بناء القدرات

٤٩- يتمثل أحد التحديات التي يواجهها بلد نامٍ مثل جامايكا في إيجاد بيئة اقتصادية مستدامة تشجع على الكشف المناسب عن المعلومات المتعلقة بالشركات، وتكون مدعومة بهياكل أساسية قانونية وتنظيمية فعالة. وتعد منافع دعم نظام الإبلاغ المالي في البلاد بمجموعة من معايير الإبلاغ المالي المعترف بها عالمياً على أنها رفيعة المستوى بمثابة إنجاز هام لهذا الغرض.

٥٠- ويسفر عن الإبلاغ في إطار المعايير الدولية للإبلاغ المالي عن نتائج متوقعة تتعلق بالوضوح والقدرة على المقارنة والاتساق، وهي عناصر هامة للمستثمر عند تقييم مدى جاذبية بلد ما. وبالتالي كان من الضروري لجامايكا أن تبني قدرة للاحتفاظ بإطار إبلاغ مالي محسن تدعمه هياكل أساسية قانونية وتنظيمية فعالة ومستجيبة. وفيما يلي بعض العناصر الرئيسية التي تم تحديدها كعناصر داعمة هامة لاستدامة هذا الإطار:

- التعليم والتدريب المهنيين؛
- والكشف السليم عن بيانات الشركات من خلال عملية فعالة لنشر تقارير الشركات؛
- وتوزيع الموارد؛
- والرصد والامتثال الفعالين.

والنتائج المتوقعة من تنفيذ هذه العناصر هي كالآتي:

- حفز نظام يمكن توحيده على نطاق أوسع؛
- وتحسين ثقة المستثمر؛
- واحترام الجمهور العام؛
- وتعزيز سمعة المهنة.

٥١- وحدد معهد المحاسبين القانونيين في جامايكا بوصفه قوة دافعة رئيسية في هذه العملية للتغيير نحو بيئة تمكينية للإطارين القانوني والتنظيمي، عدداً من التحديات التي تتطلب اتخاذ إجراءات محددة كجزء من هذه العملية المتمثلة في تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية والمشاركة في نظام أوسع لبناء القدرات.

٥٢- وفيما يلي وكالات بناء القدرات التي تم تحديدها:

- **المنظمون**: أنشئت هذه الوكالات ومنحتها قوانين ولوائح محددة سلطة إصدار ولايات وإنفاذ الامتثال. ولذلك، فإن فعالية ونجاعة الإطار التنظيمي تتأثر بدرجة حسن تصرف الوكالات التنظيمية.
- **المستثمرون**: يستفيد المستثمرون عندما يجري إعداد البيانات المالية، ووضع معايير المساءلة وإجراءات مراجعة الحسابات على نحو متسق وتكون متشابهة في جميع الصناعات والبلدان. ويجب تزويد المستثمرين بالمعلومات المناسبة لتمكينهم من تفسير البيانات المالية وفهم أسباب التقلبات والتأرجحات في أداء الشركات والأسواق.

- **وزارات الحكومة**: تضع الحكومة سياسات للاقتصاد الكلي تؤثر على النمو الاقتصادي والتركيز الوطني. كما أن الحكومة مسؤولة عن سن القوانين التي تنشئ النظام القانوني. وفهم الحكومات للعلاقة بين نظام قانوني وتنظيمي فعال وبين النمو الاقتصادي يمثل عاملاً هاماً في بناء القدرات.

- **مهنة المحاسبة**: مكتب المحاسبين القانونيين في جامايكا هو الوكيل الهام في مجال بناء القدرات من أجل التنفيذ الناجح للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في جامايكا. وقامت مهنة المحاسبة، ممثلة بمعهدها، بتصميم ودعم عملية الانتقال إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي لتعزيز نظام الإبلاغ المالي. وتتضمن هذه العملية التعلم فيما بين الأنداد، والتنمية المؤسسية، والتدريب، والبحوث والنشر.

- **أصحاب المصالح**: المحللون الماليون وغيرهم من المستفيدين. من المتوقع أن يكون المحللون الماليون قادرين على تقييم جودة أداء الشركة المبلَّغ عنها وتقدير مدى ملاءمة توقعات الإدارة. وبالمثل، ينبغي للمستفيدين الآخرين أن يكونوا على كفاءة لفهم الأعمال التجارية للشركة وما إذا كان نموذج الأعمال التجارية يتمشى مع النتائج المبلغ عنها. ويشمل أصحاب المصالح مجموعات ذات مصالح في قطاعات أخرى بمن فيهم الأكاديميون.

٥٣- تتضمن أربع مجالات رئيسية للتركيز اعُتمدت كجزء من البرنامج الانتقالي، ما يلي:

- التدريب:

- تنمية الموارد البشرية – تزويد الأفراد بمزيد من المعارف والمعلومات والتدريب لضمان تمكينهم من أداء مهنتهم على مستوى أعلى؛

- التطور على مستوى المنظمة – تقديم الإرشاد فيما يتعلق بكيفية تحسين العمليات والهياكل لتطبيق أحكام المعايير الجديدة تطبيقاً فعالاً؛

- الإطار المؤسسي والتنظيمي – تعزيز قدرة المعهد من حيث توفير الموارد بوصفه مصدراً مرجعياً، والتعاون مع المنظمين من خلال دعوتهم إلى المشاركة في مناقشات اللجنة ومساعدتهم فيما يتعلق بالتدريب؛ وكذلك المشاركة في المناقشات المتعلقة بالتغييرات القانونية والتنظيمية.

٥٤- فيما يلي بعض المجالات المحددة التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها كجزء من العملية لضمان نجاح واستمرار فعالية إطار الإبلاغ الجديد :

(أ) **بناء القدرة على اكتساب الخبرة والتطور المهني في مهنة المحاسبة**. تم تحقيق ذلك من خلال زيادة مستوى التدريب وتحسين الوصول إلى القوانين الفرعية ومبادئ المحاسبة وكذلك من خلال برنامج لتحسين المساعدة والتعاون مع المنظمين، ولا سيما ضمن القطاع المالي. كما تزايد التعاون مع الرابطات المهنية والتجارية؛

(ب) **تعزيز قدرات المعهد الإشرافية**. انصب الاهتمام على إنشاء "لجان للخبراء " لكل مجال اهتمام قطاعي هام، بما في ذلك دفع الضرائب، والمحاسبة ومراجعة الحسابات، والأنشطة المصرفية وغيرها من الأنشطة التي

يعالجها قانون المصارف، والأنشطة الشبيهة بأنشطة المصارف وما يتصل بها من أنشطة مشمولة بقانون المؤسسات المالية وقانون التأمين. وقد جرى تدريب أعضاء اللجنة بصورة مكثفة على مواضيع ذات صلة لتزويدهم بالتوجيهات المناسبة. وفضلاً عن ذلك، تركز الاهتمام على تعزيز قدرات المعهد في مجالي إجراء التحقيق وفرض العقوبات لتمكينه من مراقبة الأعضاء المخالفين وتمكينه من تحديد مخالفات الجهات من غير الأعضاء والإبلاغ حسب الاقتضاء؛

وأجرى المنظمون تحسينات هامة من خلال تعزيز قدراتهم على تقديم الإشراف الفعال على مجالاتهم القطاعية. وقد تم وضع القوانين أو تعزيزها لزيادة العقوبات على المخالفين. كما تضمن البرنامج إنشاء مركز موارد/البحوث كمصدر للمعلومات لصالح الأعضاء في المعهد والمجتمع الأوسع.

**(ج) تقديم المساعدة لتعزيز الإطار القانوني؛**

الجهود مستمرة للتشجيع على إنشاء وحدة رصد إقليمية لتعزيز امتثال الفرد والامتثال على مستوى الشركة بالمعايير. ويعمل المعهد مع الهيئات المعنية للتغلب على القيود القانونية في بعض الأقاليم الوطنية. والهدف هو إيجاد وحدة رصد إقليمية واحدة تغطي أهم البلدان الثمانية الناطقة باللغة الإنكليزية في المنطقة.

**(د) التعاون مع الرابطات التجارية والمنظمين لتعزيز ممارسات الإدارة الجيدة؛**

اعتُبر القرار باعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية للإبلاغ كمعايير وطنية للمحاسبة ومراجعة الحسابات على التوالي، بمثابة خطوة هامة في تعزيز القدرة على الإبلاغ المالي. ومع ذلك كان من الضروري أيضاً ضمان زيادة تعزيز هذه القدرة من خلال التفسير والتطبيق الصارمين للمعايير في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، وقع المعهد على اتفاق للتعاون التقني مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية للحصول على مساعدة في التمويل. وتتضمن المجالات الواسعة للاتفاق ما يلي:

- نشر المعلومات عن المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛
- التدريب والتوعية؛
- بناء القدرات على إنفاذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي والامتثال لها؛
- العمل على وضع برامج تدريب قابلة للاستدامة.

وبعد أن اتخذ المعهد قراراً بالانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، شرع البنك الدولي في رعاية عملية لتقييم تنفيذ معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات كجزء من برنامج لتحديد الثغرات في المعايير والامتثال. وتمت عملية الاستعراض كجزء من برنامج مبادرة التقرير الخاص بمراعاة المعايير والمواثيق.

وقد تعهد المعهد بزيادة الموارد المالية لضمان استدامة قدرته على مواصلة بذل الجهود، وذلك من خلال الاستفادة من نتائج استعراض التقرير الخاص بمراعاة المعايير والمواثيق والاعتراف بأن الفجوات التي تم تحديدها تعود إلى قيود مفروضة على الموارد البشرية والمؤسسية.

**(هـ) وضع برنامج عمل قطري وإطار لوجستي للأنشطة المستهدفة التي يتعين إنجازها ضمن فترة محددة.**

تضمن ذلك عروضاً في الطرق تستهدف شرح أهداف ونتائج ومنافع تغيير المعايير العالمية والحاجة إلى الامتثال، وتوعية وزراء الحكومات بالأثر المحتمل للانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بما في ذلك المنافع وأوجه التآزر بين الأنظمة، الناجمة عن ذلك، والالتقاء برؤساء الأعمال التجارية وتوجيههم فيما يتعلق بكيفية إيصال أثر هذا التغير على أداء التجارة والسوق بوجه عام، وكذلك الحاجة إلى استعراض آثار ذلك على الغرض من الاتفاقات. ومن المستصوب إشراك شركات مراجعة الحسابات بوصفها قنوات إيصال برنامج التدريب والجهات التي تقدم المساعدة في تنفيذه، وذلك من خلال تقديم التدريب الخاص إلى زبائنها.

**(و) تصميم وتنفيذ برنامج عمل موجه نحو المهام يتضمن ما يلي:**

- لجنة استشارية مؤلفة من أشخاص من بينهم خبراء قطاعيين تكون قادرة على أداء وظائفها بشكل كامل لتقديم المساعدة على أساس مستمر؛

- برنامج استراتيجي للدعاية والتثقيف يتناول بصورة روتينية في وسائل الإعلام وفي الموقع الشبكي للمعهد قضايا هامة تتعلق بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، ويجري الإبلاغ به في حلقات دراسية وحلقات عمل خاصة منظمة خصيصاً لهذا الغرض؛

- حلقات دراسية وحلقات عمل استراتيجية ينظمها خبراء معترف بهم دولياً لتدريب المستفيدين والأشخاص الذين يقومون بإعداد البيانات المالية، وتطوير القدرة على تفسير وتطبيق المعايير؛

- وضع برنامج لمراجعة البيانات المالية وإبلاغ كبار مراجعي الحسابات بالنتائج الهامة التي يتوصل إليها هذا البرنامج؛

- استضافة دورات تدريبية "لتدريب المدربين" بالاستعانة بخبراء دوليين لبناء كوادر لمدربين محليين مستهدفين لضمان استمرارية وجود مدربين من ذوي الكفاءات العالية؛

- تعزيز الجهود لوضع قانون يتضمن شرطاً بإعداد بيانات مالية تستخدم المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المشاركة في مراجعة خاصة لقانون الشركات لعام ٢٠٠٤ لتضمينه هذا الشرط؛

- الاعتماد على شركات مراجعة الحسابات لتعزيز واستخدام مهاراتها التدريبية وكفاءاتها للمساعدة في توعية أصحاب المصالح. ويتضمن هذا الشرط أيضاً استضافة دورات تدريبية لزبائنها وتزويدهم بمجموعات أدوات مساعِدة لتوجيههم في مرحلة الانتقال؛

- تعزيز لوائح المعهد ولجان الانضباط لضمان تطبيق العقوبات في حالات حدوث انتهاك خطير؛

- تحديد مجموعة من المعايير يمكن تطبيقها على كيانات صغيرة واعتمادها كمعايير للشركات الصغيرة. ومن الضروري لهذه الشركات أن تطبق في الوقت الراهن المعايير الدولية للإبلاغ المالي بموجب قانون الشركات.

## رابعاً – الدروس المستفادة

٥٥- إن إنشاء بيئة تمكينية يدعمها إطار تنظيمي فعّال يمثل عاملاً هاماً في النمو الاقتصادي لأي بلد. ولضمان جذب المستثمرين يجب أن يكون هذا الاقتصاد إطاراً قوياً للإبلاغ المالي يتجلى في معايير عالمية رفيعة المستوى.

٥٦- وقد ساعد اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي في عام ٢٠٠٢ على تعزيز النظم المالية في جامايكا من خلال التشجيع على تنظيم وإشراف أقوى، وزيادة الشفافية وزيادة فعالية وقوة والمؤسسات والأسواق والهياكل الأساسية. كما أنه يشكل تغيراً هاماً في هيكل الإبلاغ في البلد.

٥٧- تقوم روح المعايير الدولية للإبلاغ المالي على المحاسبة بقيمة سوقية عادلة وهذا يطرح تحديات أمام معظم أصحاب المصالح في تفسير وتطبيق هذه المعايير. ويركز هذا المفهوم بصورة رئيسية على الاعتراف بمضمون الصفقة أكثر من اعترافه بشكل الصفقة. ويجري بصورة منتظمة في المناقشات مع الجهات الفاعلة في الأسواق توضيح احتمالات التأثر الواردة في النتائج المبلغ عنها والناجمة عن التقلبات في قيمة الأصول والخصوم. وهناك مخاوف كامنة يجب التغلب عليها. فالعديد يعتبر أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي تهم الشركات المتعددة الجنسيات أكثر من غيرها، وأنها في معظم الحالات، لا تكون مناسبة للشركات الأصغر حجماً كما هو الحال في الاقتصادات النامية مثل جامايكا. ومع ذلك، فإن النتائج المتوقعة التي تتضمن زيادة الاستقرار المالي، وتحسين قرارات الاستثمار والقروض، ونزاهة الأسواق بسبب الوعي، والحد من مخاطر العُسر المالي ومضاعفاته، تتجاوز السلبيات.

٥٨- وفيما يلي بعض أهم الدروس المستفادة:

(أ) يتطلب التنفيذ الفعال للمعايير الدولية للإبلاغ المالي تخطيطاً دقيقاً وثقافة عامة واسعة وتخصيصاً للموارد ونظاماً للدعم القانوني والتنظيمي ودعماً مؤسسياً مقروناً بنظم إدارة قوية. وما لم يشارك ويُدمج أصحاب المصالح بالكامل في خطط التنمية وفي كيفية تأثرهم بها، فإنهم سيكونوا راغبين عن دعم التغيير.

(ب) ينبغي أن يكون نظام الاتصالات لإعلام المستفيدين بالتغييرات في متطلبات الإبلاغ فعالاً ومستجيباً. وينبغي أن يتمكن المستفيدون من البيانات المالية من تفسير التقارير المالية وطرح الأسئلة عن أداء

الشـــركة. ولن تنجح الجهود المبذولة لتعزيز الإدارة الجيدة للشركات وتحسين شفافية الشركات إلا عندما يحصل أصحاب المصالح الرئيسيون هؤلاء على المعلومات المطلوبة لفهم التقارير المالية ويستفهمون بشأن المعلومات المبلغ بها.

(ج) يجب تخصيص موارد كافية لدعم التنفيذ المستمر للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. ويتضمن ذلك إنشاء أفرقة استشارية مستعدة للاستجابة على الفور لشواغل المستفيدين وتوفير المـــوارد لتدريـــبهم بشـــكل مستمر. وتعد مساعدة أصحاب المصالح الرئيسيين، بمن فيهم المنظمون، من خلال امـــتلاكهم للمواد المطلوبة لتفسير وتطبيق شروط المعايير الدولية للإبلاغ المالي بمثابة عنصر هام من عناصر نجاح تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

(د) تتضـــمن العديد من المعايير قضايا تتعلق بالكشف عن المعلومات تتسم بالتعقيد والتفصيل يمكن تطبيقها على شركات أكبر حجماً. ومع ذلك، فالنظر إلى أن معظم الشركات في جامايكا هي شركات صغيرة أو متوسطة الحجم، ينبغي إيجاد بدائل للاستجابة لاحتياجاتها. ولذلك ينبغي وضع معايير ملائمة لتيسير الاعتراف بهذه الشركات.

(هـ) يشكل التدريب المستمر عنصراً هاماً من عناصر عملية الانتقال إلى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتطرح التغييرات المستمرة والواسعة النطاق تحدياً هاماً أمام البلدان النامية ذات الموارد المحدودة والتي لديها عـــدد محـــدود من الخبراء. ومع ذلك من الضروري ضمان توفير التدريب لمراجعي الحسابات والمنظمين والمحللين وغيرهم من المستفيدين.

(و) ينبغي وضع إطار مؤسسي قوي لدعم وإدارة عملية التغيير.

(ز) يمكـــن أن يؤثر اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي على الإحصاءات الوطنية للبلد. وتقوم هيئة الإحصاءات الحكومية في كثير من الأحيان بجمع بيانات عن الإنتاج والفعالية والأرباح لأغراض الإبلاغ الوطني.

— — — — —